كان هذا العمل، أشبه بالعمل الغواري التقليدي نظراً إلى حقيقة كون هذه المستوطنات تجمعات شبه عسكرية تندرج في الخطة الدفاعية الاسرائيلية، علاوة على كونها التجسيد الأوضح للمشروع الصهيوني. فهكذا جاء النشاط العسكري الفلسطيني كرد على الاقتصاد الزراعي والصناعي الصهيوني المتمثل بالكيبوتس، وكمجابهة للخط الدفاعي الاسرائيلي الذي تبنّى المستوطنات عنصراً أساسياً.

تمثل الشكل الثاني من العمل الفلسطيني، في هذا المجال، بوضع العبوات الناسفة في الاماكن العامة وفي الاهداف الاقتصادية والبنوية وسط التجمعات السكانية الاسرائيلية الرئيسة. وإذا صح اعتبار ضرب الاهداف الاقتصادية والبنوية عملاً تخريبياً وليس ارهابياً، غير أن تفجير دور السينما أو الاسواق يُعتبر إرهابياً بمعيار إصابة المدنيين عشوائياً وبث الذعر. وقد انطلق هذا النمط العام ١٩٦٨، وصار يحتل الجزء الاكبر من العمل الفلسطيني في الارض المحتلة في منتصف السبعينات وما بعد، على حساب النشاط «التخريبي». وتتألف المنطلق الفلسطيني في تنفيذ مثل هذا النشاط من ثلاثة عناصر، هي: ان كل فرد في اسرائيل ينتمي، بطريقة أو بأخرى، إلى المؤسسة الدفاعية ـ الامنية؛ ان المجتمع الصهيوني اصطناعي ويستند إلى مصادرة أرض الغير وإجلاء أهلها عنها ويجب، بالتالي، منع هذا الكيان من تحقيق الاستقرار ومظاهر الحياة الطبيعية بما يشمل ذلك حمل المستوطنين على العودة الى أوطانهم الاصلية وحمل المستثمرين الأجانب على سحب أموالهم.

برز الشكل الثالث، الا وهو احتجاز الرهائن للمقايضة بهم مقابل إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، العام ١٩٧٤، خلال عمليات الخالصة وترشيحا وبيسان. وقد استمر هذا الاسلوب منذ ذلك الحين على شكل عمليات بحرية كعملية السافوي العام ١٩٧٥ ودلال المغربي العام ١٩٧٨ ومحاولة سفينة أتافيروس (المحملة بـ ٢٨ فدائياً) العام ١٩٨٥. ولم تسفر أي عملية عن تحقيق المطالب الفلسطينية، بل ادت جميعها إلى قتل الرهائن والفدائيين معاً، مما أضفى الصفة الانتحارية عليها. وقد تمثل الدافع الفلسطيني في تنفيذ هذه العمليات في تحقيق مكاسب مادية متواضعة (قابلة للتحقيق مبدئياً) مثل استرجاع السجناء، مما يرفع المعنويات الفلسطينية، وفي تحريك الاجواء السياسية الداخلية والاقليمية بواسطة العمل الاستعراضي.

تم تطبيق الشكل الرابع على مرحلتين، ضد مجموعتين متميزتين من الاهداف. ويتمثل هذا الشكل في عمليات الاغتيال المدبَّرة والانتقائية. وقد ظهرت الموجة الاولى من الاغتيالات عقب عقد اتفاقية كامب ديفيد وقيام الحكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة بانشاء روابط القرى سيئة السيط. فقام الفدائيون باغتيال بعض الذين نشطوا، اكثر من غيرهم، في قيادة هذه الروابط، أو الذين أساءوا إلى اهل القرى بشكل بارز. وتجدر الملاحظة أن هذا النمط من الاغتيال، والذي لم يطل أكثر من ثمانية اشخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، يختلف بسبب دوافعه السياسية ـ الرمزية عن عمليات تصفية العملاء والمخبرين التي شاعت في قطاع غزة اساساً، في فترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١. أما الموجة الثانية من الاغتيالات، فقد بُدىء بها العام ١٩٨٤ واستهدفت أفراداً اسرائيليين يسيرون وحدهم في مناطق نائية. والملفت في هذه العمليات أن غالبيتها الساحقة أصابت، حتى الآن، الجنود أو المستوطنين المسلحين في الضفة الغربية.